توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢

أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية- قسم الدراسات الدولية

Awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.656

ملخص :

يعالج البحث التحولات الجوهرية التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، وهي المرحلة التي شهدت انتقال روسيا من سياسة الانخراط الحذر والتوازنات الدبلوماسية، إلى نهج أكثر صدامًا وارتكازًا على مفاهيم الأمن القومي والهيمنة الإقليمية، فقد فرضت هذه الحرب واقعًا جديدًا أجبر روسيا على إعادة صياغة أولوياتها .

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الروسية، التوجهات، دول الجوار

Russian Foreign Policy Orientations toward Neighboring States after 2022

Asst. Prof. Dr. Awrad Mohammed Malek Kamona

University of Baghdad – College of Political Science

Department of International Studies

Awrad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

This study explores the profound shifts in Russia's foreign policy orientations toward its neighboring states in the aftermath of the 2022 Russia–Ukraine war. This period marked a decisive departure from a strategy of cautious engagement and diplomatic balancing toward a more assertive and confrontational posture, firmly anchored in the imperatives of national security and regional hegemony. The conflict created a new geopolitical

reality that compelled Moscow to recalibrate its strategic priorities and redefine its stance toward neighboring countries—whether those remaining within its traditional sphere of influence or those seeking integration into a Western-led order antagonistic to Russia.

KEYWORDS: Russian foreign policy, strategic orientations, neighboring states.

المقدمة:

تشكل السياسة الخارجية الروسية إحدى الركائز الأساسية في بناء مكانة روسيا الدولية وإعادة نفوذها الإقليمي، وقد شهدت هذه السياسة تحولات جوهرية خاصة بعد العام ٢٠٢٢ الذي مثّل نقطة فاصلة في مسار العلاقات الدولية إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، فقد أدى هذا الحدث إلى إعادة ترتيب أولويات الكرملين في محيطه الجيوسياسي المباشر، ما دفعه إلى اتباع توجهات أكثر صرامة وتدخلاً في شؤون دول الجوار، سواء عبر الأدوات الدبلوماسية أو الوسائل العسكرية أو الضغط الاقتصادي والسياسي، ولم تكن دول الجوار الجغرافي لروسيا، التي تمثل المجال الحيوي لمصالحها الإستراتيجية، بمنأى عن هذه التحولات، إذ تنوعت السياسات الروسية تجاهها بين تعزيز التحالفات القائمة كما هو الحال مع بيلاروسيا، والسعي للهيمنة غير المباشرة في آسيا الوسطى، والتصعيد الحاد كما في الحالة الأوكرانية، كما أن هذه التوجهات لا تنفصل عن التصورات الروسية لأمنها القومي وموقفها من توسع حلف الناتو ونفوذ الاتحاد الأوروبي، ما يجعل من دراسة السياسة الروسية بعد ٢٠٢٢ ضرورة لفهم طبيعة التغير في سلوك الدولة الروسية ومدى تأثير البيئة الدولية والإقليمية في إعادة تشكيل علاقتها بجيرانها، وبناءً على ذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢، ورصد العوامل التي تقف وراء هذه التوجهات، فإن روسيا لم تعد تتعامل مع جوارها القريب من منظور التعاون المتبادل بقدر ما تنظر إليه كجبهة دفاع استراتيجي تتطلب السيطرة والتطويع، وهو ما جعل سياساتها تتسم بقدر أكبر من الصرامة والعسكرة بعد ٢٠٢٢، وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية الشاملة، فإن مستقبل هذه التوجهات سيظل رهينًا بقدرة روسيا على التكيف مع التغيرات العميقة في بيئتها الإقليمية والدولية، والحفاظ على تماسك نفوذها دون الانزلاق نحو عزلة جيوسياسية واسعة تقييم ما إذا كانت تعكس تحولاً إستراتيجياً

دائماً أم مجرد رد فعل ظرفي للأحداث المتسارعة.

إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم كيف أعادت الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢ تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار؟، وما مدى قدرتها في الحفاظ على نفوذها التقليدي في ظل تصاعد التحديات الإقليمية والدولية وتباين مواقف دول الجوار بين التحالف والحياد والمواجهة؟ وما هي العوامل التي دفعت روسيا إلى اعتماد نهج أكثر حدة في علاقاتها الإقليمية، خاصة في ظل تصاعد التوتر مع الغرب وتبدل موازين القوى الدولية؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢ أصبحت أكثر ميلاً إلى الحسم والمواجهة، مدفوعة بتصورات أمنية وجيوسياسية تهدف إلى منع النفوذ الغربي والتوسع في العمق الإستراتيجي لروسيا.

أهمية البحث:

تسليط الضوء على تحولات السياسة الروسية الحديثة، مع فهم طبيعة العلاقات الروسية مع دول الجوار في ظل الصراع مع الغرب، ثم مساعدة الباحثين وصناع القرار على تفسير السلوك الروسي المستقبلي.

أهداف البحث: تحليل التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢، وتوضيح العوامل المؤثرة في صنع القرار الروسي تجاه دول الجوار، مع تقديم تحليل مقارن بين فترات ما قبل وما بعد ٢٠٢٢.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي لفهم توجهات السياسة الخارجية، والمنهج المقارن لرصد الاختلافات بين مراحل السياسة الروسية المختلفة، إلى جانب المنهج الواقعي لتفسير دوافع السلوك الخارجي الروسي.

هيكلية البحث:

تتكون من مبحثين، الأول: السياق الجيوسياسي لتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢، أما الثاني: تطبيقات على التوجهات الروسية تجاه دول الجوار.

المبحث الأول

السياق الجيوسياسي لتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد ٢٠٢٢

شهدت روسيا بعد عام ٢٠٢٢ تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، فقد أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بها، لتصبح أكثر احتدامًا من حيث الصراع على النفوذ وتزايد الضغوط الغربية، وفي ظل هذا المناخ المتوتر، لم تعد روسيا تتعامل مع دول الجوار كمجال جغرافي طبيعي للتعاون والتكامل، بل كمجال تنافسي يتطلب فرض السيطرة والحد من الاختراقات الغربية، لا سيما توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما أسهمت العقوبات الاقتصادية وعزلة روسيا عن بعض مراكز القرار الدولية في تعزيز توجهاتها نحو تفعيل أدوات أكثر حدة في سياساتها الخارجية، وخلق توازنات جديدة من خلال بناء شراكات مع قوى صاعدة كالصين وإعادة تقوية نفوذها، هذا الواقع الجيوسياسي المتغير فرض على صانع القرار الروسي اعتماد مسارات أكثر حسمًا واستباقًا في علاقاته الإقليمية، ما يستدعي دراسة لهذه البيئة لفهم الخلفيات التي دفعت روسيا إلى تبني نهج سياسي جديد تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢.

شهدت روسيا بعد عام 2022 تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي

المطلب الأول

المحددات الداخلية والخارجية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

شهدت روسيا بعد عام ٢٠٢٢ تحولات جذرية في موقعها داخل النظام الدولي، انعكست بوضوح على توجهاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، فقد أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بها، لتصبح أكثر احتدامًا من حيث الصراع على النفوذ وتزايد الضغوط الغربية، وفي ظل هذا المناخ المتوتر، لم تعد روسيا تتعامل مع دول الجوار كمجال جغرافي طبيعي للتعاون والتكامل، بل كمجال تنافسي يتطلب فرض السيطرة والحد من الاختراقات الغربية، لا سيما توسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما أسهمت العقوبات الاقتصادية وعزلة روسيا عن بعض مراكز القرار الدولية في تعزيز توجهاتها نحو تفعيل أدوات أكثر حدة في سياساتها الخارجية، وخلق توازنات جديدة من خلال بناء شراكات مع قوى صاعدة كالصين وإعادة تقوية نفوذها، هذا الواقع الجيوسياسي المتغير فرض على صانع القرار الروسي

اعتماد مسارات أكثر حسمًا واستباقًا في علاقاته الإقليمية، ما يستدعي دراسة لهذه البيئة لفهم الخلفيات التي دفعت روسيا إلى تبني نهج سياسي جديد تجاه دول الجوار بعد ٢٠٢٢.[١].

أولاً: المحددات الداخلية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

١- **النظام السياسي المركزي:** تميز النظام الروسي بقيادة مركزية قوية تتيح لصانع القرار، وخاصة الرئيس، هامشًا واسعًا في توجيه السياسة الخارجية وفقاً لتصوراته الإستراتيجية، مما يجعل القرارات غالبًا إنعكاسًا لرؤية النخبة الحاكمة وليس لمؤسسات الدولة بالمعنى التقليدي، لذلك يتسم النظام السياسي الروسي بتركيبة مركزية، حيث تتركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس بشكل واضح، مما أضعف آليات المراقبة والمساءلة الديمقراطية، وفي ظل هذا السياق، أصبحت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية مقتصرة على دائرة ضيقة من النخبة السياسية والأمنية، تعرف في الأدبيات السياسية الروسية بـ"السيليوفوكي"، أي النخبة الأمنية والعسكرية المحيطة بالرئيس.[٢]

ومن ثم فإن الطابع المركزي للنظام السياسي لا يمنح فقط للرئيس سلطة واسعة في إدارة السياسة الخارجية، بل يعكس أيضًا رؤية الدولة الروسية للأمن والهوية والدور العالمي، بوصفها دولة قوية تواجه التهديدات الخارجية من موقع المبادرة لا الدفاع.[٣]

٢- **الاعتبارات الاقتصادية:** تعد الاعتبارات الاقتصادية من أبرز العوامل التي توجه السياسة الخارجية الروسية، إذ يؤدي الاقتصاد الروسي، القائم بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، دورًا مركزيًا في تحديد مسارات الانخراط الخارجي، يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، وهي موارد تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي وتمثل أداة حيوية في السياسة الخارجية، خاصة تجاه دول الجوار الأوروبي، لذلك تستخدم روسيا الطاقة ليس فقط كمورد اقتصادي، بل كأداة

(١) أحمد جابر حسن عثمان، أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، مجلة المركز العلمي للدراسات والبحوث، (المجلد٣،العدد٢، القاهرة،)٢٠٢٢،ص٣٦-٤٢.

(٢)) عامر عيد عامر وآخرون،السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين:مفهومها وإستراتيجيتها، مجلة المجلس السياسي العلمي (جامعة الاسكندرية)/ (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية /قسم العلوم السياسية،الاسكندرية/ مصر،)٢٠٢٤،ص٣٧.

(3) Michael McFaul, putin, putinism, and Demestic Determinants of Russian Foreign Policy, International Security, MIT Press Journals Cambridge, Massachusetts,2020,PP95-139

ضغط جيوسياسي، كما يتجلى في علاقاتها مع دول مثل ألمانيا وأوكرانيا وبولندا، إذ ترتبط هذه الدول بدرجة متفاوتة بإمدادات الغاز الروسي.(١)

بعد عام ٢٠٢٢، ومع تصاعد العقوبات الغربية بشكل غير مسبوق نتيجة الحرب في أوكرانيا، ازدادت أهمية الاقتصاد في صياغة توجهات روسيا الخارجية، إذ وجدت موسكو نفسها أمام تحدي فك الارتباط التدريجي عن الأسواق الغربية، وتوجيه سياساتها نحو تنويع الشركاء التجاريين والاستثماريين، ولذلك، أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر انفتاحًا على دول آسيا، وعلى رأسها الصين والهند، إلى جانب دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بهدف خلق بدائل اقتصادية تمكنها من مواجهة العزلة المفروضة عليها من الغرب.(٢)

كما أن الضغط الداخلي الناجم عن التباطؤ الاقتصادي والتضخم ونقص الاستثمارات الأجنبية يدفع القيادة الروسية إلى توظيف السياسة الخارجية كأداة لحماية الاقتصاد الوطني، في مواجهة الضغوط المتزايدة.(٣)

٣- **الهوية القومية والرؤية التاريخية:** يُوظف الخطاب السياسي الروسي التاريخ والإرث الإمبراطوري والسوفيتي لتعزيز فكرة "روسيا الكبرى" وحماية الأقليات الروسية في الخارج، ما ينعكس على السياسة الخارجية بوصفها أداة لإعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، وتعد الهوية القومية والرؤية التاريخية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الروسية، إذ تعتمد القيادة الروسية في تبرير العديد من خطواتها الخارجية على تصورات راسخة عن دور روسيا في التاريخ والجغرافيا السياسية، فالفكر السياسي الروسي يتبنى رؤية تعد روسيا ليست مجرد دولة قومية، بل كيانًا حضاريًا مميزًا يمتد عبر قارتين، ويحمل رسالة خاصة في حفظ التوازن الدولي، هذه الرؤية تُستخدم لتبرير سياسات التدخل أو الحضور في دول مثل أوكرانيا، جورجيا، كازاخستان، ومولدوفا.

ثانياً: المحددات الخارجية لصياغة السياسة الخارجية الروسية

١- **البيئة الدولية وتوازنات القوى:** ترتبط السياسة الخارجية الروسية بتفاعلها مع قوى

(١))عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية،الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org

(2)) Angela E. Stent Putin's World: Russia against the West and with the Rest Twelve (An imprint of Hachette Book Group (, New York United States of America pp. 102–129.

(٣))عبد العزيز مهدي الراوي، مصدر سبق ذكره.

كبرى كالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، وتدفعها محاولة مقاومة الهيمنة الغربية إلى انتهاج سلوك أكثر استقلالية أو تحدياً في محيطها الإقليمي، فضلاً عن أن البيئة الدولية وتوازنات القوى من العوامل الخارجية المحورية التي تُسهم في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية، خاصة بعد العام ٢٠٢٢ الذي شهد تحولات حادة في العلاقات الدولية، وعودة واضحة إلى منطق الصراع بين القوى الكبرى، تنظر روسيا إلى نفسها كفاعل دولي رئيسي يسعى لإعادة مكانته في نظام دولي تعده أحادي القطب، تهيمن عليه الولايات المتحدة وشبكة تحالفاتها الغربية، وتتعامل روسيا مع تحركات الغرب، خصوصًا توسع الناتو والاتحاد الأوروبي، بوصفها محاولات متعمدة لتطويق النفوذ الروسي وإضعاف دورها العالمي، وهو ما يدفعها إلى اعتماد سياسات خارجية أكثر حدة لموازنة هذا النفوذ وفرض رؤيتها على المسرح الدولي.[١]

في ظل هذا الإدراك، أصبح السلوك الخارجي الروسي في مرحلة ما بعد ٢٠٢٢ أكثر اندفاعًا نحو تحدي الوضع القائم، ومحاولة فرض توازن قوى جديد.[٢]

٢- التهديدات الأمنية وتوسع حلف الناتو

ترى روسيا في تمدد الناتو نحو حدودها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ما يفسر نهجها الحاد تجاه بعض دول الجوار التي تسعى للانضمام إلى الحلف، كما في حالة أوكرانيا وجورجيا، إذ تحتل التهديدات الأمنية مكانة محورية في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية، وتعد مسألة توسع الناتو من أكثر القضايا التي تثير قلقًا إستراتيجيًا دائمًا لدى صانع القرار في روسيا، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تراقب روسيا بتوجس شديد تمدد الناتو باتجاه حدودها الغربية، معده ذلك خرقًا للتفاهمات الضمنية التي تلت الحرب الباردة، وتعديًا على مجالها الحيوي التاريخي، وتزايد هذا القلق مع انضمام دول من أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى الحلف، ما جعل روسيا ترى في هذا التوسع تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي ومجالها الإستراتيجي التقليدي.[٣]

(١))عبير الغندور و هويدا شوقي، أشراف (أحمد جابر حسن عثمان)،أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية، (كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، المجلد ١٤،العدد٣، يوليو)٢٠٢٣، ص١٢٥.

(٢))نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول اسيا الوسطى والقوقاز(١٩٩١-١٠١٠)،(رسالة ماجستير –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،)٢٠١٣، ص٩٤.

(٣)) السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية،المجلد٤٤،العدد١٧٥، يناير٢٠٠٩،ص٢٥٧.

بعد عام ٢٠٢٢، بلغ هذا التوتر ذروته مع المساعي الغربية لضم أوكرانيا إلى الناتو، وهو ما عدته روسيا خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه، ما أسهم في تسريع قرارها بشن عمليات عسكرية هناك، ولم تعد روسيا تتعامل مع الناتو كمجرد تحالف دفاعي، بل كأداة للهيمنة الغربية وإحاطة روسيا بالقواعد العسكرية ونظم الدرع الصاروخي، الأمر الذي فاقم شعور التهديد الوجودي لديها، وجعل من مواجهة هذا التمدد هدفًا رئيسيًا لسياستها الخارجية، وقد انعكس ذلك بوضوح في السلوك الروسي الأكثر عدوانية، سواء في جورجيا عام ٢٠٠٨، أو في أوكرانيا بدءًا من ٢٠١٤، ومرورًا بتصعيد أكبر بعد ٢٠٢٢، إذ اتبعت روسيا إستراتيجية هجومية لحماية ما تَعده خطوطها الدفاعية الأمامية.(١)

من هنا يتضح أن التهديدات الأمنية، وعلى رأسها توسع الناتو، ليست فقط مصدر قلق لروسيا، بل محرك رئيسي في رسم خطوط سياستها الخارجية، وتحديد طبيعة علاقاتها مع دول الجوار والعالم.(٢)

٣- الديناميكيات الإقليمية في فضاء الجوار

تشكل الديناميكيات الإقليمية في فضاء الجوار الروسي عاملًا مؤثرًا وحساسًا في صياغة توجهات السياسة الخارجية لروسيا، إذ تنظر روسيا إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بوصفها منطقة نفوذ تقليدية يجب أن تظل ضمن المجال الإستراتيجي الروسي، سواء عبر التحالفات أو التبعية الاقتصادية أو التفاهمات الأمنية، ومع ذلك، فإن هذه المنطقة لم تعد خالية من المنافسين، بل أصبحت ساحة تنافس مفتوحة مع قوى دولية وإقليمية تسعى لمد نفوذها داخلها، ما أوجد بيئة إقليمية معقدة ومتشابكة تدفع روسيا إلى اتباع سياسات أكثر انخراطًا وفاعلية في محيطها القريب.(٣)

في آسيا الوسطى، على سبيل المثال، تتزايد التحديات الروسية نتيجة تنامي النفوذ الصيني من خلال مبادرة الحزام والطريق، فضلًا عن وجود مصالح تركية متصاعدة تقوم على روابط ثقافية ولغوية مع شعوب المنطقة، هذا التنافس يدفع روسيا إلى إعادة تأكيد نفوذها من خلال

(١) فراس عباس هاشم،الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا إنموذجاً)،م(جلة العلوم السياسية،العدد٦٩،جامعة بغداد،)٢٠٢٥،ص٧٤.

(٢) رغدة البهي، ساحات إستراتيجية:لماذا تكثف روسيا أنشطتها البحرية في المحيط الهندي،(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،١٨يناير،)٢٠٢٤، ص٢٨.

(3))Stanislav Pritchin, Central Asia and the South Caucasus in Russia's Foreign Policy – Before and After the Ukraine CrisisHorizons – Central Asia (Winter 2025, Issue No. 29) Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), Belgrade,Serbia, 2025 , PP1025-

أدوات متعددة، أبرزها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إلى جانب الحضور العسكري والاستخباراتي في جمهوريات مثل كازاخستان وقيرغيزستان، أما في القوقاز، فتسعى روسيا للحفاظ على موقعها كلاعب أمني رئيسي، خصوصًا بعد الحرب بين أذربيجان وأرمينيا، والتي أدت فيها دور الوسيط الضامن، بما يضمن لها الاستمرار في إدارة توازن القوى الإقليمي، وفي أوروبا الشرقية، تتصاعد التوترات مع دول مثل أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، التي تتبنى سياسات خارجية تميل إلى الغرب وتسعى للانضمام إلى الناتو أو الاتحاد الأوروبي، ما تعده روسيا تهديدًا مباشرًا لمصالحها، إذ تتعامل روسيا مع هذه الديناميكيات بوصفها اختبارًا حقيقيًا لقدرتها على حماية مجالها الجغرافي، وردع محاولات الغرب اختراقه عبر بناء حكومات موالية له أو دعم حركات مناوئة للنفوذ الروسي.[١]

تتصاعد التوترات مع دول مثل أوكرانيا ومولدوفا وجورجيا، التي تتبنى سياسات خارجية تميل إلى الغرب وتسعى للانضمام إلى الناتو أو الاتحاد الأوروبي، ما تعده روسيا تهديدًا

كل هذه التحولات والتفاعلات داخل فضاء الجوار تمثل بيئة ضغط وتحدٍ مستمر أمام روسيا.

المطلب الثاني

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على علاقات روسيا بدول الجوار

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في شباط ٢٠٢٢ بشكل عميق على طبيعة العلاقات بين روسيا ودول الجوار، إذ شكّلت هذه الحرب لحظة مفصلية أعادت رسم خريطة التفاعلات الإقليمية في محيط روسيا الحيوي، فقد دفعت العمليات العسكرية الروسية إلى تصاعد التوترات الأمنية والسياسية في المنطقة، وأثارت قلق العديد من الدول المجاورة التي بدأت بإعادة النظر في موقعها الجيوسياسي ومواقفها من روسيا، كما أظهرت الحرب ملامح تغيير في أنماط التحالفات الإقليمية، إذ اتجهت بعض الدول إلى تقوية علاقاتها مع الغرب بعده مظلة أمنية واقتصادية بديلة، بينما فضّلت دول أخرى انتهاج سياسة الحذر والحياد لتفادي التورط في تداعيات الصراع، بهذا الشكل، أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها أكثر تعقيدًا وتباينًا، بين من يتوجّس من التوسع الروسي، ومن يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة تحمي مصالحه في ظل بيئة إقليمية مضطربة.[٢]

---

(1) Stanislav Pritchin, Ibid

(٢) غنيم،هايدى.٢٠٢٤.تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية،المجلد٤،العدد١، القاهرة،إبريل ٢٠٢٤،ص٤٣.

أولاً: تصاعد النزعة الأمنية في السياسة الروسية.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تصاعد ملحوظ في النزعة الأمنية ضمن توجهات السياسة الخارجية الروسية، إذ أصبح الأمن بمفهومه التقليدي والعسكري يحتل موقعًا متقدمًا في أولويات الكرملين على حساب الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المعتادة، فقد أعادت القيادة الروسية تعريف البيئة الدولية بعدها مليئة بالتهديدات، وخصوصًا في محيطها الجغرافي المباشر، مما انعكس في تبني خطاب سياسي وإعلامي يُصور روسيا كدولة مستهدفة تسعى لحماية نفسها من محاولات تطويق غربية يقودها حلف الناتو والولايات المتحدة، هذا التصور قاد إلى استخدام أدوات القوة العسكرية بشكل أكثر مباشرة في العلاقات مع الجوار، ليس فقط في أوكرانيا، بل كإشارة تحذيرية لبقية الدول الساعية للانخراط مع الغرب أو الخروج من دائرة النفوذ الروسي، إذ إسهمت الحرب في ترسيخ مبدأ "الأمن أولاً" في رسم السياسة الخارجية، وأصبحت كل علاقة ثنائية مع دول الجوار تُقوّم بناءً على ما إذا كانت تمثل تهديدًا محتملاً أو شريكًا يمكن الاعتماد عليه في تعزيز الأمن الإقليمي من منظور روسي.

أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها أكثر تعقيدًا وتباينًا، بين من يتوجّس من التوسع الروسي، ومن يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة تحمي مصالحه في ظل بيئة إقليمية مضطربة

ثانياً: انقسام دول الجوار بين المحايد والداعم والمعارض.

أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية انقسامًا واضحًا في مواقف دول الجوار الروسي، إذ لم تتبنَّ هذه الدول موقفًا موحدًا تجاه النزاع، بل توزعت مواقفها بين الحياد والدعم والمعارضة، وفقًا لحساباتها السياسية والأمنية ومصالحها الإستراتيجية، إذ أظهرت بعض الدول دعمًا صريحًا لروسيا، كما هو الحال مع بيلاروسيا، التي تُعد أقرب حليف لروسيا، إذ سمحت باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق للعمليات العسكرية، وشكلت نموذجًا للدولة المتماهية مع الموقف الروسي أمنيًا وسياسيًا، في المقابل، اتخذت دول أخرى موقفًا محايدًا نسبيًا، مثل كازاخستان وأرمينيا وأذربيجان، وحرصت هذه الدول على عدم القطيعة مع روسيا نظرًا للارتباطات الأمنية والاقتصادية القائمة معها، لكنها في الوقت ذاته تفادت تأييد الحرب بشكل علني، وسعت إلى موازنة علاقاتها مع الغرب والصين لتحقيق قدر من الاستقلال في القرار السياسي، أما المجموعة الثالثة من دول الجوار، فقد عبّرت عن موقف معارض بشكل واضح، وفي مقدمتها أوكرانيا، التي دخلت في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا، إلى جانب جورجيا ومولدوفا، اللتين

أبدتا قلقًا كبيرًا من التوسع الروسي وسعتا إلى تعزيز التعاون مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، هذا الانقسام عكس تباين أولويات دول الجوار واختلاف تصوراتها للتهديد الروسي، كما إسهم في إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية، إذ أصبحت علاقات روسيا مع جيرانها محكومة بمواقفهم من الحرب، بدرجات تتراوح بين التحالف المطلق والحذر الإستراتيجي والعداء المباشر.[١]

ثالثاً: محاولات روسيا إعادة فرض الهيمنة الإقليمية.

وظفت روسيا المؤسسات الإقليمية التي تسيطر عليها، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، لتعزيز تبعية بعض دول الجوار، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، سعيًا لخلق بيئة مواتية تحافظ فيها روسيا على دورها كمحور أساسي في التفاعلات الإقليمية، كما سعت إلى كبح أي توجه من هذه الدول نحو التحالف مع الغرب، من خلال الضغط السياسي، أو التدخل غير المباشر، أو حتى بث رسائل ردع عبر وسائل الإعلام والخطاب الرسمي، وتكشف هذه السياسات عن رؤية روسية تعد أن الحفاظ على مجالها الحيوي لا يتحقق فقط بالدفاع، بل من خلال فرض واقع إقليمي يجعل من الصعب على الدول المجاورة الفكاك من النفوذ الروسي دون دفع كلفة سياسية أو أمنية كبيرة، ولذلك فإن محاولات روسيا لإعادة فرض الهيمنة الإقليمية تشكل جزءًا من مشروع أوسع لإعادة هندسة التوازنات داخل فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، إذ تبقى روسيا صاحبة الكلمة العليا في تقرير مصير المنطقة.[٢]

رؤية روسية تعد أن الحفاظ على مجالها الحيوي لا يتحقق فقط بالدفاع، بل من خلال فرض واقع إقليمي يجعل من الصعب على الدول المجاورة الفكاك من النفوذ الروسي دون دفع كلفة سياسية أو أمنية كبيرة

(١) المغربي،باسم؛ عطوة، رشا. ٢٠٢٤.الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الشرق الأوسط.المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد١٥،العدد٣،القاهرة،٢٠٢٤ ص٣٧.

(٢) نوفل،ميشال. مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

تطبيقات على التوجهات الروسية تجاه دول الجوار

بعد رسم الإطار النظري والمحددات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية، تبرز الحاجة إلى تحليل ميداني للتطبيقات العملية التي عكست هذه التوجهات في الواقع الفعلي، خصوصًا تجاه دول الجوار الجغرافي، فمنذ عام ٢٠٢٢، لم تعد السياسة الروسية تعتمد فقط على التصريحات والمواقف العامة، بل تجلت بصورة مباشرة في سلوكها تجاه دول بعينها، تفاوتت ردود فعلها وسياساتها بين التأييد، أو الحذر، أو المعارضة الصريحة، وتكشف دراسة هذه الحالات عن أن روسيا لم تتبنَّ نهجًا موحدًا، بل اتسمت سياساتها بالتنوع تبعًا لخصوصية كل دولة، ومدى ارتباطها بالغرب أو اعتمادها على روسيا، فضلًا عن موقعها الجغرافي وموروثها التاريخي مع روسيا، إن تتبع نماذج محددة من هذه الدول يُمكّننا من فهم الكيفية التي تترجم بها روسيا أهدافها الإستراتيجية .

المطلب الأول

السياسة الخارجية الروسية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز

تمثل دول آسيا الوسطى والقوقاز عمقًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية للسياسة الخارجية الروسية، نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي حساس وارتباطات تاريخية وثقافية وسياسية طويلة مع موسكو منذ الحقبة السوفيتية، وتسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في هذه المنطقة، في مواجهة تزايد انخراط قوى أخرى مثل الصين وتركيا والولايات المتحدة، وقد اتخذت السياسة الروسية تجاه هذه الدول بعد عام ٢٠٢٢ طابعًا أكثر حذرًا وتدخلاً، في محاولة لمنع تحول المنطقة إلى ساحة تنافس تضعف دورها الإقليمي، وبينما تحرص روسيا على تأمين التبعية الأمنية لبعض هذه الدول، فإنها تواجه في الوقت ذاته رغبة متزايدة لدى العديد منها في تنويع علاقاتها وتقليص اعتمادها على الكرملين، مما يجعل العلاقة بين الجانبين قائمة على التوازن الحذر أكثر من الولاء المطلق.[١]

أولاً: الأمن الإقليمي والاقتصاد

يشكّل البعدان الأمني والاقتصادي محورين رئيسيين في تعامل روسيا مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تنظر روسيا إلى هذه المنطقة بعدها جزءًا من فضائها الإستراتيجي الحيوي الذي لا ينبغي أن يخرج عن دائرة نفوذها، فمن الناحية الأمنية، تسعى روسيا إلى تأديت دور الضامن

(١) علي،ضحى فيصل.٢٠٢٥.التوجه الإستراتيجي الروسي تجاه التوازنات الدولية في آسيا الوسطى والقوقاز. قضايا سياسية. كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين،العدد ٨٠،ص٦٣٨.

للاستقرار في المنطقة، مستخدمة مؤسسات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم بعض جمهوريات آسيا الوسطى، كأداة لتعزيز حضورها العسكري والسياسي، وقد ظهر هذا الدور بشكل واضح خلال الأحداث التي شهدتها كازاخستان في كانون الثاني ٢٠٢٢، عندما أرسلت روسيا قوات دعم سريعًا للمساعدة في السيطرة على الاحتجاجات، مؤكدة بذلك أنها القوة القادرة على التدخل السريع لحماية الأنظمة المتحالفة معها.[١]

أما من الناحية الاقتصادي، فتعتمد روسيا على علاقاتها التجارية والاستثمارية مع هذه الدول، وتحرص على إبقائها ضمن أطر التبعية الاقتصادية، سواء عبر تصدير العمالة من آسيا الوسطى إلى روسيا، أو من خلال مشاريع الطاقة وخطوط النقل العابرة للإقليم، كما تسعى روسيا إلى دعم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يُعد إحدى أدواتها لتقوية الارتباط الاقتصادي مع دول الجوار، ومحاولة تقويض النفوذ الصيني أو التركي المتصاعد في المنطقة[٢]

تمثل دول آسيا الوسطى والقوقاز عمقًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية للسياسة الخارجية الروسية، نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي حساس وارتباطات تاريخية وثقافية وسياسية طويلة مع موسكو منذ الحقبة السوفيتية، وتسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في هذه المنطقة، في مواجهة تزايد انخراط قوى أخرى مثل الصين وتركيا

وفي ظل هذا الواقع، تجد روسيا نفسها في وضع معقد: فهي ترغب بالحفاظ على دورها كقوة أمنية واقتصادية مهيمنة، لكنها تواجه تحولات إقليمية عميقة تقودها مصالح وطنية متزايدة لدى دول المنطقة، ما يجعل البُعدين الأمني والاقتصادي ساحة صراع هادئ ولكن مستمر على النفوذ والسيطرة.

ثانياً: منظمة معاهدة الأمن الجماعي ودور روسيا

تعد منظمة معاهدة الأمن الجماعي إحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها روسيا لترسيخ نفوذها الأمني في فضاء آسيا الوسطى والقوقاز، إذ تعمل هذه المنظمة بوصفها تحالفًا عسكريًا تقوده روسيا، ويضم عددًا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، مثل كازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، وقد أنشأت روسيا هذه المنظمة لتكون بمثابة إطار أمني جماعي يضاهي حلف الناتو في المنطقة، لكن تحت مظلتها المباشرة، ما يمنحها شرعية للتدخل السريع

(١)) هلال،رضا محمد.٢٠٢١.السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية: أدوات القوة الناعمة وفعاليتها. مجلة السياسة والاقتصاد(JPSA)،القاهرة،٢٠٢١)،ص٢٤١.

(٢)) هلال،رضا محمد.٢٠٢٢.أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي .مجلة السياسة والاقتصاد، العدد١٣(يناير)،القاهرة) ،ص ص١٢٦-١٥٠.

في شؤون الدول الأعضاء متى ما رأت أن الاستقرار الإقليمي مهدد.[١]

بعد عام ٢٠٢٢، اتسع استخدام روسيا لهذه المنظمة كذراع تنفيذية لسياساتها الأمنية في الجوار، وبرز هذا الدور بشكل لافت في تدخلها العسكري في كازاخستان مطلع العام ذاته، إذ أُرسلت قوات حفظ سلام من المنظمة بطلب من القيادة الكازاخية لقمع احتجاجات داخلية، وهو ما عدّته روسيا رسالة واضحة لبقية دول المنطقة مفادها أن بقاء الأنظمة واستقرارها يرتبط بالتنسيق الأمني الوثيق معها عبر هذا الإطار الجماعي، ومع ذلك، فقد واجهت روسيا تحديات في الحفاظ على وحدة مواقف الدول الأعضاء، لا سيما في ظل الحرب على أوكرانيا، إذ أبدت دول مثل كازاخستان وأرمينيا تحفظًا على الانخراط المباشر في الموقف الروسي، وحرصت على التمايز السياسي خشية التورط في تداعيات الصراع.( )فبينما ترى روسيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أداة لحماية النظام الإقليمي وضمان الولاء الأمني لها، بدأت بعض الدول الأعضاء تنظر إليها كإطار يكرّس تبعيتها السياسية والعسكرية لروسيا، وهو ما يهدد بتراجع فعاليتها على المدى الطويل في ظل تغير أولويات تلك الدول.[٢]

ثالثاً: التوازن مع النفوذ الصيني والتركي

تواجه روسيا في فضاء آسيا الوسطى والقوقاز تحديًا إستراتيجيًا متناميًا يتمثل في تمدد النفوذ الصيني والتركي، وهو ما يدفعها إلى انتهاج سياسة توازن دقيقة تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقعها التاريخي المهيمن دون الدخول في صدام مباشر مع هاتين القوتين الصاعدتين، فالصين، عبر مشروع "الحزام والطريق"، أصبحت لاعبًا اقتصاديًا رئيسًا في آسيا الوسطى، إذ تستثمر بكثافة في البنية التحتية والطاقة والنقل، مما يمنحها حضورًا واسعًا في الدول التي كانت تقليديًا ضمن دائرة التأثير الروسي، ورغم أن روسيا تنظر إلى الصين بوصفها شريكًا إستراتيجيًا على المستوى الدولي، فإنها تدرك أن التوسع الصيني في هذه المنطقة قد يُضعف تدريجيًا مكانتها الاقتصادية ويحوّل جمهوريات آسيا الوسطى إلى ساحات نفوذ مشترك، ما يستدعي حذرًا روسيًا متزايدًا في التعامل مع الصين داخل هذا الإقليم.[٣]

(1) (Kaszuba, Malina. (2019). The Collective Security Treaty Organization (CSTO) in the Foreign Policy of the Russian Federation. The Copernicus Journal of Political Studies, Poland.p.p 141153-

(٢)) أمبروسيو،توماس.٢٠٢٤.منظمة معاهدة الأمن الجماعي: تحالف بلا حياة ومتعثر،مجلة جورج تاون،الدوحة/ قطر، ٤مارس ٢٠٢٤،على الرابط: www.gjia.georgetown.edu

(٣))إبراهيم،لؤي .٢٠٢٠.التنافس الروسي- التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة. (مجلة جامعة دمشق- الاقتصاد والتنمية،المجلد ٣٦،العدد٢،دمشق، ٢٠٢٠)،ص٣٣٥.

أما تركيا، فقد استطاعت أن تستثمر في القواسم الثقافية واللغوية والدينية التي تجمعها مع شعوب آسيا الوسطى والجنوب القوقازي لتعزيز نفوذها الناعم، وبدأت في السنوات الأخيرة بترسيخ حضورها من خلال التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري، يحضى بثقة الطرفين[١]،

في ظل هذا الواقع المعقّد، تسعى روسيا للحفاظ على مكانتها من خلال مزيج من أدوات الردع والاحتواء والتعاون .

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الروسية مع دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق

تعد دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق من أكثر مناطق الجوار حساسية في السياسة الخارجية الروسية، نظرًا لقربها الجغرافي، وارتباطها التاريخي المعقد مع روسيا، وتوجهاتها الغربية المتزايدة، وبعد عام ٢٠٢٢، شهدت العلاقات مع هذه الدول تصاعدًا حادًا في التوتر، نتيجة الحرب في أوكرانيا، وازدياد مخاوف هذه الدول من التهديد الروسي، ما دفعها إلى تعزيز ارتباطها بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، في مقابل سعي روسيا لفرض توازن ردعي يحول دون مزيد من التمدد الغربي في هذه المنطقة الحيوية.

أولاً: أوكرانيا وجورجيا كنموذج صدامي

أوكرانيا أبرز وأشد النماذج الصدامية في علاقات روسيا بدول الجوار، وقد تحولت إلى بؤرة مواجهة مفتوحة بين روسيا والغرب منذ عام ٢٠١٤، حين ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم، لكن حدّة هذا الصدام بلغت ذروتها بعد الاجتياح العسكري الروسي الشامل في شباط ٢٠٢٢، تنظر روسيا إلى أوكرانيا ليس فقط كجار جغرافي، بل كجزء من المجال الحضاري والسياسي والتاريخي الروسي، وترى في محاولاتها الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ولهذا تعد روسيا أن سيطرة الغرب على أوكرانيا تعني خسارة إستراتيجية فادحة، لا يمكن القبول بها.[٢]

لذلك سعت أوكرانيا، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، إلى تكريس هويتها الأوروبية والانفصال التام عن المدار الروسي، وهو ما أثار حفيظة روسيا ودفعها إلى استخدام القوة لإعادة تشكيل

(١)) البتانوني،عبير.٢٠٢٢.التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨.(آفاق آسيوية، المجلد٦،العدد٢٠٢٢،١٠)،ص ٣٢٧.

(٢)) هادي، فادية عباس .٢٠٢٤.أهمية أوكرانيا الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا: الأبعاد الأمنية والسياسية والنفوذ الإقليمي.(المجلة السياسية الدولية، العدد٦١،العراق)،ص ص٣٢٢-٣٢٦.

الواقع الجيوسياسي.[١]

أما جورجيا فتعد واحدة من أبرز حالات التوتر المزمن في علاقات روسيا مع دول الجوار، وقد بدأت ملامح هذا التوتر بالتصاعد منذ الثورة الوردية عام ٢٠٠٣، التي حملت قيادة موالية للغرب إلى السلطة، وسعت بوضوح إلى الانفكاك عن المدار الروسي والتقارب مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.. [٢]

منذ تلك الحرب، دخلت العلاقات بين الجانبين في حالة من الجمود السياسي والعداء الصريح، إذ لا تزال جورجيا ترفض الاعتراف بـ"استقلال" المناطق الانفصالية، بينما تصر روسيا على رفض أي تقارب جورجي مع الناتو، وعلى الرغم من محاولات محدودة للتطبيع على المستوى الاقتصادي أو الثقافي، فإن الجفاء السياسي ظل سيد الموقف، خاصة في ظل استمرار روسيا في تعزيز وجودها العسكري في المناطق الانفصالية، واتهام تبليسي لها بالتدخل في الشؤون الداخلية عبر أدوات غير مباشرة، إن الحالة الجورجية تشكّل مثالًا على نمط التدخل الروسي الذي لا يعتمد فقط على الضغوط السياسية أو الاقتصادية، بل يتضمن خلق واقع ميداني على الأرض مجالها الاستراتيجي.[٣]

ثانياً: بيلاروسيا ومولدوفا بين التحالف العميق والتوتر المتصاعد

تشكل بيلاروسيا ومولدوفا نموذجين مختلفين في تعامل السياسة الخارجية الروسية مع دول الجوار، إذ تمثل الأولى حالة تحالف إستراتيجي عميق، بينما تمثل الثانية ساحة توتر متنامٍ وتنافس جيوسياسي متصاعد، في حالة بيلاروسيا، تُعد العلاقة مع روسيا من أقرب العلاقات الثنائية في محيط ما بعد الاتحاد السوفيتي، وقد تعزز هذا التحالف بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٢٠، على خلفية الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، إذ قدّمت روسيا دعمًا سياسيًا وأمنيًا مباشرًا للنظام، وإسهمت في تثبيت سلطته مقابل تقارب أكبر معها سياسيًا وعسكريًا، ومنذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، تحوّلت بيلاروسيا إلى حليف عسكري مباشر، إذ سمحت باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق للقوات الروسية، ما يعكس

(١)) عبد الشافي،عصام.٢٠٢٢.الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي.مركز الجزيرة للدراسات،قطر،٣مايو٢٠٢٢،على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361

(٢)) فواز،أحمد عبد الحافظ.٢٠٢٢.انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانيةعلى السياسات الخارجية لدول جنوب القوقاز.(مجلة السياسة والاقتصاد،المجلد٢١،العدد٢٠،مصر، ٢٠٢٢)،ص ص٣٧- ٦٠.

(٣)) فواز،أحمد عبد الحافظ. مصدر سبق ذكره.

اندماجًا كبيرًا في المواقف الإستراتيجية بين البلدين، وصل إلى حد الحديث عن تكامل دفاعي وأمني غير مسبوق.[١]

أما في حالة مولدوفا، فالوضع مختلف تمامًا، فرغم العلاقات التاريخية بين البلدين، فإن مولدوفا، وخاصة بعد وصول حكومة موالية للغرب، بدأت تنتهج سياسة خارجية تسعى إلى تقليص الاعتماد على روسيا، والتقارب مع الاتحاد الأوروبي.[٢]

في المحصلة، تظهر بيلاروسيا ومولدوفا كحالتين متعاكستين في رؤية روسيا لمحيطها القريب: الأولى حليف مضمون يُعوّل عليه في مواجهة الغرب، والثانية دولة صغيرة لكنها تتجه تدريجيًا للخروج من الفلك الروسي، وهو ما يجعل منها ساحة مراقبة دائمة وتحذير مبطن من قبل روسيا لأي خطوات تتعلق بالابتعاد عن مجالها الإستراتيجي.

ثالثاً: التصعيد مع دول البلطيق وتزايد الحضور العسكري

تشهد العلاقات بين روسيا ودول بحر البلطيق – إستونيا ولاتفيا وليتوانيا – توترًا متصاعدًا، خصوصًا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، إذ أصبحت هذه الدول الثلاث في مقدمة الصفوف المعارِضة لموسكو داخل الناتو والاتحاد الأوروبي، وتعد روسيا أن هذه الدول تمثل خط تماس مباشر مع البنية الأمنية الغربية، خاصة مع وجود قوات للناتو على أراضيها، وتنامي نشاط البنى العسكرية الغربية على حدودها، وهو ما تعده روسيا تهديدًا إستراتيجيًا لا يمكن تجاهله، وترى دول البلطيق في السلوك الروسي تجاه أوكرانيا دليلًا واضحًا على استعداد روسيا لاستخدام القوة لتغيير حدود ما بعد الحرب الباردة، ما دفعها إلى المطالبة المستمرة بتعزيز التواجد العسكري الغربي على أراضيها، وتكثيف منظومات الردع والدفاع.[٣]

ردًا على ذلك، بدأت روسيا بإعادة النظر في وضعها العسكري في منطقة كالينينغراد، وهي أرض حبيسة تحيط بها بولندا وليتوانيا، ويُعد من أكثر المواقع العسكرية حساسية في أوروبا،

(١)) السميري، كاظم.٢٠٢٣.روسيا وبيلاروسيا: الشراكة الأمنية والمسار نحو التوحد- دراسة في توازن النفوذ. (المجلة العربية للدراسات الإستراتيجية، المجلد ١٤، العدد٢ ،دمشق)، ص٢١٥.

(٢)) الفارسي، رحيم محمود.٢٠٢٢.مولدوفا بين روسيا والغرب: سياسة موسكو تجاه ترانسنيستريا والنفوذ الجيواستراتيجي. (مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد٧، القاهرة) ،ص٨٩.

(٣)) الحمراوي، سامي.٢٠٢٤. التوتر الروسي مع البلطيق: التصعيد العسكري وإستراتيجية الردع. (المجلة العربية للأمن الدولي، المجلد٨،العدد١، بيروت،٢٠٢٤)،ص٤٥.

وشهدت المنطقة تعزيزات عسكرية، شملت نشر أنظمة صاروخية متقدمة، وتكثيف التدريبات العسكرية، و هو جزء من سياسة ردع متبادلة تُستخدم فيها الرمزية العسكرية والدبلوماسية بدرجة عالية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوتر طالما استمر النزاع في أوكرانيا، واستمرت دول البلطيق في تأدية دور نشط في دعم كييف سياسياً وأمنياً.[١]

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول الجوار بعد عام ٢٠٢٢ قد دخلت مرحلة جديدة من الحزم والتوتر والانكشاف، نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتحولات العميقة في النظام الدولي والإقليمي، فقد أصبح المحيط الجغرافي لروسيا ساحة إستراتيجية تمارس فيها روسيا نفوذها عبر مزيج من الأدوات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، في محاولة لحماية مصالحها وكبح محاولات الاختراق الغربي المتزايد، وبيّنت التحليلات أن هذه السياسة لم تعد موحّدة أو ثابتة، بل تختلف بحسب مواقف كل دولة من الحرب وموقعها الجغرافي وخياراتها الإستراتيجية، ما أنتج علاقات متباينة تتراوح بين التحالف الوثيق كما في حالة بيلاروسيا، والتوتر الحذر كما في آسيا الوسطى، والتصعيد الصدامي كما في أوكرانيا ودول البلطيق.

كما أظهرت التطبيقات العملية أن روسيا تسعى لإعادة تشكيل بيئتها الإقليمية بما يخدم رؤيتها لحدود أمنها القومي، متجاهلة في كثير من الأحيان قواعد القانون الدولي وردود الفعل الدولية، وقد انعكس ذلك في تصاعد النزعة الأمنية، ومحاولات الهيمنة، وتعزيز الدور العسكري في محيطها، ومع ذلك، فإن هذا التوجه يواجه تحديات حقيقية، أهمها تآكل الثقة بها في بعض جمهوريات الجوار، وتنامي النفوذ البديل لكل من الصين وتركيا، فضلاً عن الضغوط الغربية المتزايدة، والعقوبات التي أثرت في قدرتها على المناورة.

يمكن القول : إن مستقبل السياسة الروسية في جوارها القريب سيبقى مرهونًا بتطورات الحرب في أوكرانيا، وبقدرة روسيا على الحفاظ على توازن بين فرض النفوذ، وتفادي العزلة، والتعامل مع واقع إقليمي بات أكثر تعقيدًا وتنوعًا من أي وقت مضى، إن الجوار الروسي لم يعد ساحة آمنة، بل أصبح مرآة تعكس طبيعة العلاقة بين روسيا والعالم، وحدود قوتها وقدرتها على فرض رؤيتها في بيئة دولية متغيرة.

(١)) العقيلي، رقية. ٢٠٢٥.زيادة التواجد العسكري الروسي في بحر البلطيق وآثره على أمن حلف الناتو.(مجلة السياسة والدراسات الاستراتيجية، المجلد ١٠، العدد٢، القاهرة،) ص ص١٢٠-١٤٢.

الاستنتاجات:

١. بعد عام ٢٠٢٢، أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر ميلًا إلى الحسم الأمني والتدخل المباشر، خصوصًا في التعامل مع دول الجوار.

٢. تختلف توجهات روسيا تجاه دول الجوار بحسب موقع كل دولة من الصراع في أوكرانيا، فهناك دول داعمة، وأخرى محايدة، وأخرى معارضة بشدة.

٣. تحولت أوكرانيا إلى النموذج الأكثر صدامية، إذ تمثل ساحة مواجهة مفتوحة بين روسيا والغرب على مستقبل النظام الإقليمي.

٤. تسعى روسيا لإعادة فرض الهيمنة الإقليمية من خلال أدوات القوة الصلبة والمؤسسات التي تهيمن عليها، كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوراسي.

٥. تواجه روسيا تحديات متزايدة في آسيا الوسطى والقوقاز نتيجة تنامي النفوذ الصيني والتركي، مما يفرض عليها موازنة دقيقة بين التعاون والتنافس.

٦. في أوروبا الشرقية، تختلف العلاقات بين التحالف الكامل كما في بيلاروسيا، والتوتر المتصاعد كما في مولدوفا، والصدام المفتوح كما في جورجيا وأوكرانيا.

٧. بلغ التصعيد مع دول بحر البلطيق مستويات غير مسبوقة، مع تزايد الوجود العسكري الروسي والغربي، وارتفاع خطر المواجهة غير المباشرة.

المصادر:

١. احمد عبد الامير الانباري : تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام الدول: التدافعات المكانية والإزاحات الجغرافية. دراسات دولية، عدد ٩٦/٩٥، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٤.

٢. عبير البتاتوني: التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصين وروسيا الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٨، آفاق آسيوية، المجلد ٦، العدد ٢٠٢٢،١٠.

٣. رغدة البيهي: ساحات إستراتيجية: لماذا تكثف روسيا أنشطتها البحرية في المحيط الهندي،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٨ يناير،٢٠٢٤.

٤. سامي الحمراوي : التوتر الروسي مع البلطيق: التصعيد العسكري وإستراتيجية الردع، المجلة العربية للأمن الدولي، المجلد ٨، العدد ١، بيروت،٢٠٢٤.

٥. مناف الحمد : مقاربة لفهم الثقافة السياسية الروسية. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٧ ديسمبر. الرابط (https://rawabetcenter.com/archives/٣٦٣٠٠)

٦. عبد العزيز مهدي الراوي : توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. مجلة دراسات دولية، الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia. org/ (https://political-encyclopedia.org)

٧. كاظم السميري: روسيا وبيلاروسياالشراكة الأمنية والمسار نحو التوحد – دراسة في توازن النفوذ، المجلة العربية للدراسات الإستراتيجية، المجلد ١٤، العدد ٢، دمشق،٢٠٢٣.

٨. نورهان الشيخ : الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز (١٩٩١–٢٠١٠)، رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

٩. عصام الشافي: الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٣ مايو. الرابط (https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٣٦١)

١٠. رقية العقيلي : زيادة التواجد العسكري الروسي في بحر البلطيق وأثره على أمن حلف الناتو، مجلة السياسة والدراسات الاستراتيجية، المجلد ١٠، العدد ٢، القاهرة، ٢٠٢٥.

١١. عبير الغندور : أهداف ومحددات السياسة الخارجية الروسية،كلية التجارة وإدارة الأعمال

– جامعة حلوان، المجلد ١٤، العدد ٣، يوليو، ٢٠٢٣.

١٢. رحيم محمود الفارسي : مولدوفا بين روسيا والغر: سياسة موسكو تجاه ترانسنيستريا والنفوذ الجيواستراتيجي. مجلة العلوم السياسية الدولية، العدد ٧، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٣. فواز احمد عبد الحافظ : انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على السياسات الخارجية لدول جنوب القوقاز. مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٢١، العدد ٢٠، مصر، ٢٠٢٢.

١٤. هادي غنيم : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١، القاهرة، إبريل، ٢٠٢٤.

Refrences:

1. Hussain, Mumtaz et al. (July–September 2022). Study of Russian Security Activities in Central Asia under Collective Security Treaty Organization. Journal of Development and Social Science, Pakistan.
2. Kaszuba, Malina. (2019). The Collective Security Treaty Organization (CSTO) in the Foreign Policy of the Russian Federation. The Copernicus Journal of Political Studies, Poland.
3. McFaul, Michael. (2020). Putin, Putinism, and Domestic Determinants of Russian Foreign Policy. International Security, MIT Press Journals, Cambridge, Massachusetts.
4. Pritchin, Stanislav. (Winter 2025). Central Asia and the South Caucasus in Russia's Foreign Policy – Before and After the Ukraine Crisis. Horizons – Central Asia, Issue No. 29, Center for International Relations and Sustainable Development (CIRSD), Belgrade, Serbia.
5. Stent, Angela E. Putin's World: Russia Against the West and with the Rest. Twelve (An imprint of Hachette Book Group), New York, USA.